



غرفة تجارة عمّان Amman Chamber of Commerce

تقرير تفصيلي حول
الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢

إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

إعداد

مأمون صيدم

كانون الثاني ٢٠١٢

تقرير حول الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢

مقدمة

قدرت الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢ بنحو (٥٨١٠) مليون دينار ، مقارنة مع (٥٥٨٥) مليون دينار لعام ٢٠١١ ، وقدرت الإيرادات المحلية بمبلغ (٤٩٤٠) مليون دينار ، مقابل (٤٣٨٩) مليون دينار لعام ٢٠١١ ، اما المنح الخارجية فقدرت بمبلغ (٨٧٠) مليون دينار مقارنة مع (١١٩٦) مليون دينار في عام ٢٠١١ .

في حين قدرت النفقات العامة بنحو (٦٨٣٧) مليون دينار ، مقارنة مع (٦٨٥٠) مليون دينار في عام ٢٠١١ ، اما العجز المالي فمن المتوقع ان يبلغ بعد المنح الخارجية ما مقداره (١٠٢٧) مليون دينار ، مقابل (١٢٦٥) مليون دينار لعام ٢٠١١ .

ويلاحظ ان موازنة العام ٢٠١٢ جاءت في ظل معطيات محلية وعربية وعالمية مختلفة عن السنوات السابقة ، وبالتحديد بسبب ما تشهده الساحة العربية بالذات من تحولات وتغيرات سياسية واقتصادية استثنائية تضع الاقتصاد الوطني في مواجهة تحديات صعبة وغير مسبوقة ، مما تركت من بصمات سلبية واضحة على مجمل النشاطات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة نشاط السياحة ، وتحويلات العاملين في الخارج ، والتدفقات الاستثمارية .

وفي ظل هذه المعطيات والتحديات ، فلا بد للحكومة الإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن للمالية العامة بشكل تدريجي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها بشكل متواصل .

جدول يبين خلاصة الموازنة العامة للعام ٢٠١٢ مليون دينار

النسبة التغير %	٢٠١٢	٢٠١١	الصنف
٤	٥٨١٠	٥٥٨٥	الإيرادات العامة
١٢,٥	٤٩٤٠	٤٣٨٩	الإيرادات المحلية
٢٧,٢-	٨٧٠	١١٩٦	المنح الخارجية
٠,١-	٦٨٣٧	٦٨٥٠	النفقات العامة
-	٥٨٣٩	٥٨٣٩	النفقات الجارية
-١,٥	٩٩٨	١٠١٤	النفقات الرأسمالية
١٨,٨-	١٠٢٧	١٢٦٥	العجز المالي

أولاً: مرتكزات الموازنة العامة للعام ٢٠١٢:

استند مشروع قانون الموازنة العامة الحالي، إلى مجموعه من التوجهات الأساسية المتوافقة مع خطاب التكليف السامي ومخرجات الحوار الوطني الاقتصادي وتوصيات الأجندة الوطنية، وهي على النحو التالي:

١-متابعه عملية الاصلاح المالي وتمكين الموازنه العامة من التعامل بكفاءة مع المستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية.

٢-تحسين درجة الاعتماد على الذات في الموازنه العامة وفي موازنات الوحدات الحكومية.

٣-التركيز على المشاريع التنموية ذات العلاقة بتعزيز إنتاجية راس المال البشري ، كقطاعات التعليم والصحة والعمل والمشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر، ومشاريع البنية التحتية كقطاعات الكهرباء والماء وتكنولوجيا المعلومات.

٤-تنمية المحافظات وتعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة بشكل يحقق العدالة وتكافؤ الفرص من خلال استكمال إنشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الأساسية في كافة محافظات المملكة.

٥-تحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز النمو من خلال استكمال منظومة التشريعات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الاستثمارات المحلية على نحو يشجع القطاع الخاص في الدخول في اتفاقيات الشراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية.

٦-المضي قدما في اعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعه والتقييم والمساءلة وفق الممارسات العالمية.

٧-تبني خطة زمنية واضحة المعالم لأعتماذ بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنه تتسق مع الاطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول الى مستويات آمنة من الدين العام وذلك تعزيزا لمصداقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

ثانياً: ملامح قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٢:

اولاً : الإيرادات العامة :

قدرت الإيرادات العامة لعام ٢٠١٢ بنحو (٥٨١٠) مليون دينار، مقابل (٥٥٨٥) مليون دينار لعام ٢٠١١، لتشكل ما نسبته (٢٦,٢%) من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل (٢٧,٤%) في عام ٢٠١١ ، وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :

• الإيرادات المحلية :

قدرت الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٢ بحوالي (٤٩٤٠) مليون دينار، مقابل (٤٣٨٩) مليون دينار لعام ٢٠١١، مسجلة بذلك نمواً نسبته (١٢,٦%) عن مستواها المعاد تقديره في عام ٢٠١١ ، لتبلغ بذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٢٢,٣%) مقارنة مع (٢١,٥%) في عام ٢٠١١.

• المنح الخارجية:

قدرت المنح الخارجية في عام ٢٠١٢ بمبلغ (٨٧٠) مليون دينار ، مقارنة مع (١١٩٦) مليون دينار في عام ٢٠١١ ، بنسبة انخفاض مقدارها (٢٧,٢%).

ثانياً : النفقات العامة :

قدرت النفقات العامة في عام ٢٠١٢ بنحو (٦٨٣٧) مليون دينار ، مقارنة مع (٦٨٥٠) مليون دينار معاد تقديرها في عام ٢٠١١ ، بانخفاض مقدارة (١٣) مليون دينار ، وبنسبة (٠,١%) لتشكل ما نسبته حوالي (٣٠,٩%) من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل (٣٣,٦%) معاد تقديرها في عام ٢٠١١ وقد توزعت هذه النفقات على النحو التالي :

• النفقات الجارية :

قدرت النفقات الجارية في عام ٢٠١٢ بنحو (٥٨٣٩) مليون دينار لتحافظ بذلك على نفس مستواها المعاد تقديرة في عام ٢٠١١ بدون أي نمو يذكر، وستشكل ما نسبته (٢٦,٤%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٢، مقابل (٢٨,٦%) في عام ٢٠١١.

• النفقات الرأسمالية :

قدرت النفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٢ بحوالي (٩٩٨) مليون دينار ، بانخفاض مقداره (١٦) مليون دينار عن مستواها المعاد تقديرة في عام ٢٠١١، ويتوقع ان تشكل نسبة هذه النفقات الى الناتج المحلي نحو (٥%) في عام ٢٠١٢.

• العجز المالي :

وترتبيا على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات ، يتوقع ان يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام ٢٠١٢ ما مقداره (١٠٢٧) مليون دينار أو ما نسبته (٤,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل (١٢٦٥) مليون دينار أو ما نسبته (٦,٢%) من الناتج في عام ٢٠١١، بنسبة انخفاض مقدارها (١٨,٨%).

ويتوقع ان يواصل هذه العجز انخفاضه لتصل نسبته للناتج إلى (٤%) في عام ٢٠١٣ وإلى (٣,٥%) في عام ٢٠١٤.

أما العجز قبل المنح الخارجية، فيتوقع أن يبلغ ما نسبته (٨,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢، مقابل (١٢,١%) لعام ٢٠١١.

وبناء على كل ما تقدم ، يتوقع أن يتراجع رصيد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى (٦٤,٥%) مقابل (٦٥%) في عام ٢٠١١ ، وليواصل هبوطه التدريجي ليصل إلى (٦٢%) في عام ٢٠١٤.

ثالثا : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي استندت إليها الموازنة العامة للعام ٢٠١٢:

لقد استندت الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية أهمها :

- يتوقع أن يستمر أداء الاقتصاد الوطني متواضعا في ضوء تباطؤ الاقتصاد العالمي والأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها بعض دول المنطقة ، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة تبلغ (٨,٥%) لعام ٢٠١٢، و(٩%) سنويا في المتوسط للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ ، وبالأسعار الحقيقية بنسبة تبلغ (٣%) لعام ٢٠١٢ و (٣,٥%) سنويا في المتوسط للأعوام المذكورة.
- يتوقع أن ينمو معدل التضخم ليصل إلى حوالي (٥,٥%) لعام ٢٠١٢ و (٥%) للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ في المتوسط.
- يتوقع أن يبلغ معدل نمو الصادرات الوطنية في المتوسط سنويا (١١%) للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤.
- يتوقع أن يبلغ معدل نمو المستوردات في المتوسط (٩%) سنويا للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤.
- يتوقع أن يبلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢ نحو (٩%)، لتتخفض هذه النسبة بعد ذلك تدريجيا إلى (٧%) في عام ٢٠١٤.
- يتوقع ان يبلغ سعر برميل النفط العالمية في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ ٢٠١٤ حوالي (١٠٠) دولار للبرميل الواحد.
- يتوقع استمرار المستوى المريح لحجم الاحتياطيات الاجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي واللازمة للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الاردني.

رابعاً : الخلاصة والمقترحات

• يلاحظ من المؤشرات المذكورة سابقاً أن هنالك انخفاض كبير في حجم المنح والمساعدات الخارجية في الموازنة العامة للعام ٢٠١٢، حيث أنه من المقدر أن يصل إلى الخزينة ما مقداره (٨٧٠) مليون دينار مقابل (١١٩٦) مليون دينار عام ٢٠١١، بفارق (٣٢٦) مليون دينار وبما نسبته (٢٧,٢%)، وهو انخفاض كبير جداً خاصة في ظل حالة الركود والتباطؤ الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الوطني والعالمي ، الأمر الذي يتطلب من أصحاب القرار الاقتصادي العمل بشتى الطرق الممكنة لتكثيف الاقتصاد الوطني وانسجامه مع هذا التراجع في حجم المنح والمساعدات ، حيث ان مستقبل المساعدات والمنح الخارجية سواء من دول الخليج أو أوروبا أو الولايات المتحدة ، في ظل الظروف الاقتصادية التي شهدتها اقتصاديات معظم هذه الدول ، قد تدفع أصحاب القرار في هذه الدول إلى إعادة النظر في مساعدتها الخارجية لتعويض خسائرها ، مما يتطلب من القطاعين العام والخاص البحث عن بدائل أكثر واقعية لتعويض هذه المساعدات التي شهدت أصلاً تراجعاً واضحاً خلال السنوات الأخيرة .

• لقد شهد العام ٢٠١١ العديد من الصعوبات والتحديات الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل كبير على حركة النمو الاقتصادي الوطني ، حيث يجمع مراقبون واقتصاديون إلى أن العام ٢٠١٢ هو الآخر سوف يكون عاماً صعباً وامتداداً لصعوبات وتحديات العام الماضي ، حيث شهدت الساحة العالمية والعربية العديد من الظروف الاستثنائية أدت إلى خلق تحديات اقتصادية صعبة .

فعلى الصعيد العربي ، فرض ما يعرف " بالربيع العربي " الذي شهدته دول عربية ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع الأردن كجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية بالذات ، تحديات اقتصادية جديدة وصعبة على الاقتصاد الوطني المنهك أصلاً من الأزمة المالية العالمية.

وعلى الصعيد العالمي ، فما زالت أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية والتي اضطرت معها حكوماتها إلى تبني برامج وخطط تقشفية قاسية قد ينتج عنها تباطؤ اقتصادي اكبر في الدول الأوروبية مما ينعكس أثارة أيضاً على أداء الاقتصاد الوطني .

وكان من ابرز التحديات والصعوبات التي شهدها العام ٢٠١١ ، هو تكريس حالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية المجاورة والمؤثرة للأردن ، وارتفاع لافتي في كلفة فاتورة النفط ومشتقاته بما في ذلك كلفة توريد الطاقة بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ، والانقطاع المتكرر لإمدادات انسياب الغاز الطبيعي من مصر إلى المملكة في ظل الأحداث الجارية هناك مما عكس تداعيات سلبية ساهمت برفع كلفة الطاقة.

كما شهد العام ٢٠١١ تباطؤاً في النمو الاقتصادي بالمملكة بمعدلات متدنية لم تتجاوز (٢,٦%) للتسعة شهور الأولى من العام ٢٠١١، وهي نسبة نمو متدنية جدا ولم تكن ضمن المستويات المنشودة.

بالإضافة إلى تفاقم حجم صافي المديونية على المملكة الذي اقترب من (١٣,٣) مليار دينار بواقع (٦٥%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إضافة إلى تراجع بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة كانخفاض تحويلات العاملين الأردنيين ، وتراجع دخل القطاع السياحي .

- وأخيرا تشير التوقعات والمعطيات الأولية التي تسودها الساحة العربية بشكل خاص ، والساحة العالمية بشكل عام ، إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وازدياد وتيرة التوتر وعدم الوضوح في المنطقة العربية ، وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي الوطني، الأمر الذي يتطلب تطبيق برامج إصلاح اقتصادي حقيقي يعتمد أولاً وأخيراً على ضبط النفقات غير المنتجة وتحسين التحصيل الضريبي ، والاعتماد بشكل أكبر على الموارد المحلية.

تقرير اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب حول قانون الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢

معالي الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

تتشرف اللجنة المالية والاقتصادية بتقديم قرارها متضمناً ملاحظاتها وتوصياتها على ما جاء في كل من ؛ مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٢ ، ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لنفس العام، وما ورد في خطاب الموازنة العامة الذي ألقاه معالي وزير المالية أمام مجلسكم الكريم يوم الأحد الموافق الحادي عشر من كانون الأول لعام ٢٠١١ ، وذلك بعد دراسته وتحليله ومن ثم إجراء الحوارات والمناقشات اللازمة مع الحكومة والأجهزة التنفيذية والفعاليات المختلفة في القطاع الخاص إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار تقارير اللجنة المالية والاقتصادية وتوصياتها السابقة.

وهنا تتشرف اللجنة بهذه المناسبة أن ترفع ومن خلال مجلسكم الكريم إلى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين آيات الولاء والإعزاز لجهوده المستمرة داخلياً وخارجياً، وإلى التفاعل المستمر مع الفعاليات الرسمية والأهلية لقيادة عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، ومع شتى دول العالم والمحافل السياسية والاقتصادية والتي كان لها الأثر الأكبر والمُميز في دعم الأردن مالياً وإقتصادياً وذلك لإثراء الحياة الإقتصادية لكافة المواطنين في أماكن تواجدهم.

معالي الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

لقد أكد جلالة الملك حفظه الله ورعاه في "خطاب العرش السامي" يوم الأربعاء الموافق ٢٦ تشرين أول للعام ٢٠١١ في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر؛ على تكريس الركن النيابي للنظام، وعلى أن حزبية الحكومات قضية بيد المواطن والناخب الأردني، كما وأكد على تقديم كل أشكال الدعم لتعزيز عمل ودور الجهات الرقابية المختصة، وعلى تكريس العدالة في توزيع نصيب المحافظات من التنمية والمشاريع والبرامج، وعلى إقامة صندوق تنمية المحافظات والتركيز على الخصائص التنموية لكل محافظة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص لمحاربة الفقر والبطالة، كما وعبر جلالتة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١/٤ عن القلق البالغ من الوضع الإقتصادي الحالي .

كما وأكدت الحكومة من خلال بيان الثقة الذي ألقاه دولة الرئيس المُوافق (٢٣/١١/٢٠١١) ؛ على القيام بتنفيذ كافة التوجيهات الملكية المُشار إليها أعلاه في إطار البرنامج التنفيذي والتنموي للأعوام ٢٠١٢/٢٠١٤ والذي تم ترجمتها من خلال المُؤشرات والمُرتكزات التي أوردها معالي وزير المالية في خطاب المُوازنة العامة. كما وأكد دولته يوم الأربعاء المُوافق ٢٠١٢/١/٤ على القيام بدراسة اتفاقيات الخصخصة خلال الثلاثة أشهر القادمة، وأن امتياز التعدين بلا قانون؛ يُعد شأنًا غير دستوري.

معالي الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

لقد أصبح واضحاً أن عجز المُوازنة العامة، والمديونية وأعباءها، والعجز في الحساب الجاري، وانخفاض الإحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي من أهم الإختلالات الهيكلية والتحديات التي تُوجه الإقتصاد الأردني هذه الأيام.

وبالرغم من ذلك لا تزال الخطط الإقتصادية والتنموية للحكومات الأردنية المُتعاقة عاجزة عن وضع الحلول المناسبة لتلك التحديات، وإذا كانت الحكومات خلال العقود الماضية قادرة على مواجهة بعض هذه الإختلالات بالحلول السياسية من خلال قدرات استثنائية على جلب المساعدات الخارجية عريضة كانت أم غربية، فإن الأزمات المالية والإقتصادية العالمية المُتعاقة تحول دون ذلك لأن.

وما يدل على تلك التحديات، أن العجز الهيكلي المُزمن والدائم في المُوازنة العامة قد تعمق وأصبح مُلماً لكل البرامج الحكومية الإصلاحية، حيث لم تُعد الإيرادات المحلية قادرة على تغطية النفقات الجارية بأكثر من (٧٥%) لعام ٢٠١١ وبنسبة (٨٤%) كما هو مُتوقع في عام ٢٠١٢ مع الأخذ بعين الإعتبار النمو المُتوقع

للإيرادات المحلية بنسبة (١٢,٦%) وهي نسبة أعلى من نسبة النمو الإقتصادي المُتَوَقَّع، ناهيك عن أن كامل الإنفاق الإستثماري لا يمكن تمويله في ظل هذا الوضع إلا بالإقتراض المحلي والمنح والمساعدات الخارجية؛ مما يعني أن عناوين الإصلاح الإقتصادي بدءاً من مبدأ الإعتماد على الذات، ومروراً بالإستقرار المالي والإقتصادي، وتخفيف أعباء البطالة والفقر، وتحفيز النمو الإقتصادي، أصبحت تُرحل مع بيانات الثقة من حكومة لأخرى.

ومما يدعو للأسف أيضاً، أن معالجة هيكل المالية العامة المزمّن من خلال السياسات المالية السابقة واللاحقة أصبحت تسير بعكس ما يترجى من تدخلاتها في إتجاه الدورات الإقتصادية، ففي حالات الإنتعاش يزداد الإنفاق العام، وفي حالات الركود الإقتصادي كما هو لأن تقوم بترشيد الإنفاق العام وترفع من توقعات النمو في الإيرادات الضريبية، مما يعني أن الحكومة لم تعد قادرة على توفير الموارد المالية اللازمة لتحفيز النمو الإقتصادي ولم يعد بإمكانها تثبيت النفقات العامة أو تخفيضها في ظل وجود تضخم متوقع بنسبة (٥,٥%) كما هو وارد في خطاب الموازنة العامة.

وكذلك الأمر فإن الإرتفاع في حجم المديونية العامة أصبح ذو علاقة مباشرة بمبدأ الإعتماد على المنح والمساعدات الخارجية؛ والذي قد يؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على الخروج من هذا المأزق إلا بزيادة الإقتراض في حال إنحسار المنح والمساعدات الخارجية مما قد يؤدي إلى تخفيض التصنيف الإئتماني وارتفاع خدمة الدين العام من فوائد وأقساط مُستحقة والتي أصبحت تُعادل نصف النمو الإقتصادي السنوي بالأسعار الجارية وتُعادل ما تم تخصيصه لكل من وزارة التربية والتعليم والصحة مُجتمعين، كما ولم يعد من الممكن زيادة المديونية أكثر من ذلك بسبب عدم مساهمتها في النمو الإقتصادي وأصبح من الصعب على الإقتصاد الوطني امتصاص السيولة الفائضة وأصبح مُعدل دوران النقد أكثر من (١%) مما قد يُسبب زيادة في الأسعار والتضخم.

وعليه؛ فإن اللجنة المالية والإقتصادية تُذكر بالمنح والمساعدات التي وعدت بها الدولة الأردنية في قمة بغداد عام ١٩٧٨ واعتمدت عليها في زيادة حجم الإنفاق في حينه ومن ثم إنحسار بعض تلك الوعود مما كان لها الأثر المباشر في الأزمة الإقتصادية عام ١٩٨٩. كما وتُحذّر اللجنة في الوقت نفسه من تعمق الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني مما أصبح الأمر يحتاج إلى رؤية إصلاحية تتمثل بتقديم وثيقة مالية واقتصادية تشمل الولاية العامة لكافة موارد الدولة الأردنية، مما يضمن شفافية الإطلاع العام على كافة الإيرادات والنفقات العامة لكافة مؤسسات الدولة الأردنية، ولا يجوز بعد الآن أن لا تخضع بعض الإيرادات والنفقات العامة لضوابط الموازنة العامة لا وبل أصبح لزاماً العمل على تعديل كافة التشريعات التي تحوّل دون ذلك.

معالي الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

فيما يلي أدناه؛ تُوضّح اللجنة المالية والإقتصادية نتائج التحليل الكلي الذي قامت به للمؤشرات الإقتصادية والمالية والنقدية وذلك كما يلي:

أولاً.... تُدلّ البيانات الواردة في الجدول المُرفق على محافظة كل من قطاع الزراعة، وقطاع التعدين والمحاجر، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والإتصالات، وقطاع خدمات المال والتأمين والعقار، ومُنْتَجِ خدمات الحكومة على مُساهمة كل منهم بالنقاط المنوية بمعدل النمو الإقتصادي للأربعاء الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ بنمو (٠,١٦)، (٠,٣٢)، (٠,٦٩)، (٠,٣٨)، (٠,٤٣)، (٠,٧١)، (٠,٣٥)، نقطة منوية على التوالي في حين إنخفضت مُساهمة كل من قطاع التشييد، وصافي الصرائب على المُنْتَجِ بإخفاض قدره (٠,٣٣)، (٠,٢٧)، نقطة منوية على التوالي في نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي البالغ (٢,٤٢%)، أمّا على صعيد المُساهمات القطاعية في النمو الإقتصادي فلم تُسهم قطاعات الإنتاج السلعي إلا بنسبة (٢٩%) والباقي لقطاع الخدمات.

وهذا يدعو اللجنة المالية والإقتصادية إلى مُطالبية الحكومة بمُتابعة مُساهمات القطاعات الإنتاجية والخدمية على حدٍ سواء والعمل على تعزيز مُساهماتها في هذا النمو وخاصة من خلال المشاريع الإستراتيجية بالتشارك مع القطاع الخاص ومن خلال صندوق تنمية المُحافظات؛ والبرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١٢/٢٠١٤).

ثانياً.... أظهرت المؤشرات الإقتصادية الكلية المُتاحة عن عام ٢٠١١ تبايناً في أداء القطاعات الإقتصادية المختلفة؛ ففي حين أظهرت الصادرات الوطنية، ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك

المرخصة، نمواً ملموساً فإن عدداً آخر من المؤشرات أظهر تراجعاً واضحاً كيند مقبوضات السفر وتحويلات العاملين؛ وذلك كما يلي:

انخفض رصيد الإحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي كما هو في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة (١٤%) عن مُستواها المُسجل في نهاية عام ٢٠١٠ لتبلغ (١٠,٥) مليار دولار، ولا يزال في حالة عدم الإستقرار لتاريخه.

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المُستهلك كما هو في نهاية عام ٢٠١١ إلى (٤,٤%).

انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة (١٥,٩%) عن مُستواه المُسجل في نهاية عام ٢٠١٠، ولا يزال في حالة إنخفاض مُستمر لتاريخه.

ارتفع عجز الميزان التجاري خلال الاحد عشر شهراً من عام ٢٠١١ بنسبة (٢٠,٢%) ليبلغ (٦٦٦٣) مليون دينار.

إنخفضت مقبوضات بند السفر كما هي في نهاية من عام ٢٠١١ بنسبة (١٦,٤%).

سجل إجمالي تحويلات العاملين في الخارج انخفاضاً بنسبة (٥,٢%) كما هي في نهاية عام ٢٠١١.

أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الاولى من عام ٢٠١١ عجزاً في الحساب الجاري يبلغ (١٣٢٣) مليون دينار.

سجلت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة نمواً بنسبة (٩,٧%) خلال العام ٢٠١١ لتبلغ (١٥,٩) مليار دينار، كما وسجلت الودائع نمواً بنسبة (٨,٣%) لنفس الفترة لتبلغ (٢٤,٤) مليار دينار.

أظهر الإستثمار الأجنبي المُباشر إنخفاضاً في صافي التدفق للداخل بنسبة (١٤,٥%) خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠١١.

أظهر الإستثمار الدولي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١١ صافي التزام مقداره (١٣٥٤٥) مليون دينار مقارنة مع (١٢٤٦١) مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي .

ارتفع معدّل البطالة إلى (١٢,١%) مقابل (١١,٨%) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١ .

ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة (١٤,٥%) لتبلغ (٥١٤٥) مليون دينار، كما وارتفعت المستوردات بنسبة (١٧,٦%) لتبلغ (١١٨٠٧) مليون دينار خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠١١ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي .

وبنظرةٍ فاحصة لتلك المؤشرات فإن اللجنة المالية والإقتصادية تؤكد ما ذهبت إليه في مقدمة هذا التقرير، بأن التحديات والإختلالات الهيكلية لا زالت تتعمق دون تقدم يُذكر وهو ما ورد أيضاً في تقاريرها السابقة عن موازنة عام ٢٠١١ وملاحقها، والملاحق التي سبقتها خلال عام ٢٠١٠ والتي تبلغ في مجملها (١٣٩٩) مليون دينار.

وعليه؛ فإن اللجنة المالية والإقتصادية تؤكد أن تلك المؤشرات أصبحت ذات دلالة أبلغ من التوصيات التي لا تجد أذناً صاغية للعمل على تنفيذها، كما وتُذكر اللجنة أن آباءنا الذين صاغوا قانون تنظيم الميزانية الصادر في ستينيات القرن الماضي أكدوا على ضرورة القضاء على الإزدواجية في البرامج والتمويل، أما حين أوصت اللجنة المالية والإقتصادية بدعمها لبرنامج إعادة الهيكلة في تقريرها السابق لم تكن تقصد فقط إعادة هيكلة الرواتب والتي تكلف (١٨٨) مليون دينار مع أهميتها، إلا أن القصد كان بإعادة هيكلة الإدارة الأردنية بوزاراتها ومؤسساتها وهيئاتها للقضاء على التشابك في المهام والواجبات لتخفيض كلفة القطاع العام الذي لم يعد بمقدوره توفير الموارد اللازمة لتحفيز النمو الإقتصادي، وحينما قامت الدول المُتقدمة بضخ السيولة اللازمة ولا تزال لتحفيز نموها الإقتصادي ولتخفيض أعباء مديونيتها لأنها قادرة على ذلك بسبب صغر حجم قطاعها العام مما يعطيها مساحة كافية لزيادة الإنفاق وهو ما نحتاج إليه ولا نستطيع تدبيره إلا من خلال المنح والمساعدات الخارجية.

معالي الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

بعد دراسة وتحليل الفرضيات والمُرتكزات التي بُني عليها كل من؛ مشروع قانون الموازنة العامة، ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٢ الواردة في خطاب الموازنة العامة، حيث أكد معاليه على أن نسبة النمو الإقتصادي بالأسعار الحقيقية ستصل إلى (٣%) وبالأسعار الجارية إلى (٨,٥%) وأن معدل التضخم سيبلغ حوالي (٥,٥%)، وستنمو الصادرات الوطنية بنسبة (١١%) سنوياً، وسيبلغ معدل نمو المستوردات (٩%)، وأن أسعار النفط المعتمدة (١٠٠\$) للبرميل الواحد وأن عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سيبلغ (٩%) وأن عجز الموازنة العامة سيبلغ (١٠٢٧) مليون دينار أو ما نسبته (٤,٦%) وأن عجز موازنات الوحدات الحكومية سيبلغ (١١٦١) مليون دينار أو ما نسبته (٥,٣%) إتضح ما يلي:

أولاً: إن معادلة الإنضباط المالي والنمو الإقتصادي لا يلتقيان في ظل الوضع الإقتصادي الحالي، وإن التوفيق بين الأولويات الأمنية والإجتماعية الملحة وبين الضغوطات المالية والإقتصادية هو المطلوب لأن، وإذا كان المقصود من الإنضباط المالي هو تثبيت الإنفاق بما يعادل موازنة إعادة التقدير لعام ٢٠١١ فقد كان الأولى إعادة توزيع المخصصات المتاحة بين الأجهزة الحكومية المختلفة وصندوق تنمية المحافظات والأخذ بعين الإعتبار تأثير ارتفاع الأسعار المتوقع بنسبة (٥,٥%) كأن يتم تخصيص جزء من مخصصات المشاريع الجديدة البالغة (٥٥) مليون دينار والمرصودة في موازنة وزارة المالية لصندوق تنمية المحافظات والجزء الآخر لإحتياجات الأجهزة الحكومية مثل هيئة تنشيط السياحة على سبيل المثال لا الحصر والعمل على فك التشابك بين صندوق التأمين الصحي والمستشفيات الجامعية التحويلية، ومن ثم إعادة النظر في برنامج إعادة الهيكلة من خلال دمج المؤسسات المتشابهة لتخفيف فاتورة الدعم المقدمة للوحدات الحكومية المستقلة من الموازنة المركزية، وعليه فإن عنوان السياسة الإصلاحية المالية الحالية تحتاج إلى إعادة النظر.

ومن جهة أخرى كيف سيتم المحافظة على عجز الموازنة العامة المتوقع في حال لم يتم التأكد من المنح المنتظرة والواردة في مشروع القانون، وفي حال أن النمو المتوقع من الإيرادات المحلية البالغ (١٢,٦%) لم يتحقق، وكيف سيتم المحافظة على إستقرار الإحتياجات الأجنبية للبنك المركزي وتقليص عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في حال استمرار الإنخفاض في تحويلات العاملين، والدخل السياحي وإنخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا بالإقتراض الداخلي والخارجي في ظل تخفيض التصنيف الإئتماني المتوقع للمملكة.

أسئلة تطرحها اللجنة المالية والإقتصادية مع علمها بشدة وطأة الحالة الإقتصادية الراهنة والتي كانت نتائج لسياسات الإنفاق غير المنضبطة خلال الستة أعوام الماضية.

ثانياً: بلغ إجمالي الإنفاق المتوقع (٨٦٥٧) مليون دينار لعام ٢٠١٢ منها (٦٨٣٨) مليون دينار للموازنة العامة ومبلغ (١٨١٩) مليون دينار لموازنة الوحدات الحكومية، بعجز إجمالي يبلغ (١٩٦٥) مليون دينار متضمناً المنح ومبلغ (٢٩٣١) مليون دينار بإستثناء المنح أي بنسبة (١٣,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٢ والبالغ (٢٢٠٧٠) مليون دينار وبنسبة نمو (٨,٥%) بالأسعار الجارية أيضاً، وإذا ما تم إضافة موازنة البلديات وأمانة عمان الكبرى والجامعات الرسمية الأردنية يصبح إجمالي الإنفاق ما نسبته (٤٢,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهو ما ذهبت إليه اللجنة المالية والإقتصادية في مقدمة هذا التقرير أنه لم يعد بإمكان القطاع العام التوسع أكثر من ذلك ومن أن قدرته على توفير الموارد المالية لتعزيز وتحفيز النمو الإقتصادي أصبحت محدودة، خاصة إذا ما تم إحتساب الإلتزامات المنتظرة لبناء الميناء التجاري الجديد، وميناء النفط، وتكاليف تعديل خطوط النقل التابعة لها، والديون المستحقة التي لم تُدفع بعد، وعدم كفاية المخصصات لبعض الأجهزة الحكومية.

** ثالثاً : الدين العام :

بلغ إجمالي الدين العام كما هو وارد في خطاب الموازنة العامة (١٣٢٦٠) مليون دينار كما هو في نهاية عام ٢٠١١ بما في ذلك مديونية شركة الكهرباء الوطنية، وإذا ما تم إضافة العجز المتوقع لعام ٢٠١٢ لكل من مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع موازنات الوحدات الحكومية، فإن الدين العام سيبلغ (١٥٤٤٨) مليون دينار أي بنسبة (٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي بإستثناء الدين المتوقع على قطاع الكهرباء لعام ٢٠١٢، وعدم تحقق المنح المعتمدة في مشروع الموازنة، وعندها فإن نسبة الدين العام المتوقعة ستتجاوز النسبة المشار إليها أعلاه لتصل إلى (٧٩%).

** رابعاً: مشروع قانون الموازنة العامة :

بلغ إجمالي الإنفاق المتوقع لعام ٢٠١٢، (٦٨٣٨) مليون دينار بإنخفاض نسبته (٠,٢%) عن إعادة التقدير لعام ٢٠١١، ولكن مكونات النفقات العامة تتفاوت بنموها، ففي حين انخفض دعم المواد التموينية والمحروقات بنسبة (٣٨%) إرتفع انفاق الفوائد بنسبة (١١,٥%) وإنفاق الدفاع والأمن بنسبة (٩,٦%) والتقاعد بنسبة (١٨,٥%) ودعم المؤسسات الحكومية بنسبة (٦,٢%) وانخفضت النفقات الإستثمارية في الوقت نفسه بنسبة (١,٣%) مما يدل على عدم توازن السياسة المالية في إعادة توزيع المخصصات بين بنود الإنفاق العام.

بلغ إجمالي الإيرادات والمساعدات العامة لسنة ٢٠١٢ (٥٨١٠) مليون دينار بنسبة نمو (٤%) عن موازنة إعادة التقدير لعام ٢٠١١. علماً بأن الإيرادات المحلية ستنمو بنسبة (١٢,٦%) والإيرادات الضريبية بنسبة (١٤%) والإيرادات غير الضريبية بنسبة (٦,٣%) وإذا ما تم مقارنة ذلك بأداء موازنة عام ٢٠١١ فإن إجمالي الإيرادات والمساعدات قد إنخفضت بنسبة (٣,٦%) وكذلك الأمر لكامل مكوناتها التي انخفضت هي الأخرى بنسب متفاوتة في حين أن نسبة النمو الإقتصادي لكلا العامين بقيت ثابتة تقريباً في حين أن المنح الخارجية لعام ٢٠١٢ قد إنخفضت بنسبة (٢٧,٣%) بالرغم من وجود منح منتظرة بمبلغ (٧٠٠) مليون دينار قد لا تتحقق، مما يؤكد للجنة المالية والإقتصادية أن نسب النمو المتوقعة للإيرادات المحلية والإيرادات العامة لن تتحقق، مما سيكون له أكبر الأثر على عجز الموازنة العامة المقدر لعام ٢٠١٢.

العجز :

في ضوء ما تقدم فإن عجز الموازنة العامة سيبلغ (١٠٢٨) مليون دينار متوقع لعام ٢٠١٢ أي بنسبة (٤,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (١٢٦٥) مليون دينار أي بنسبة (٦,٢%) لعام ٢٠١١ وسيبلغ العجز ما نسبته (٨,٦%) مقابل (١٢,١%) لعام ٢٠١١ قبل المنح، وفي هذا المجال فإن اللجنة المالية والإقتصادية تعي أن هندسة السياسة المالية لأرقام عجز الموازنة العامة لا تُعني عن تحليلها، وأن الأسس والمركبات التي بنيت عليها الموازنة العامة لم تكن موفقة.

خامساً: مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية :

لقد تم دراسة وتحليل مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٢ بالتزامن مع مشروع قانون الموازنة العامة لنفس العام وفقاً لتوصيات اللجنة وإجراء الحوارات اللازمة مع الأجهزة التنفيذية المختصة وذلك وفقاً لما يلي:

قَدّر الدعم المتوقع تقديمه لبعض الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٢ بمبلغ (٣٧٠) مليون دينار، ومنه (٢٧٤) مليون دينار من الخزينة العامة و(٩٦) مليون دينار منح مختلفة، ويُقدّم الدعم الحكومي إلى (٢٨) وحدة حكومية، والمنح الخارجية إلى أربع وحدات حكومية أخرى.

ومما يجدر ذكره، فإن بعض الوحدات الحكومية التي يُقدّم لها الدعم تُحقق وفراً في موازنتها المتوقعة مثل هيئة المناطق التنموية ومؤسسة تشجيع الإستثمار، إلا أن البعض الآخر منها تُحقق عجزاً بالرغم من الدعم الحكومي المقدم لها مثل سلطة المياه، وهيئة الطاقة الذرية، ومؤسسة التدريب المهني؛ أضف إلى ذلك أن (٢١) وحدة حكومية أخرى تُحقق توازناً في موازنتها بسبب تقديم الدعم لها من الحكومة المركزية، وإذا ما تم رفع الدعم عنها فإنها لن تستطيع الإستمرار في تقديم مهامها وواجباتها بالرغم من تمتعها بالإستقلال المالي والإداري.

إستناداً للجدول المرفقة؛ فإن (١٤) وحدة حكومية سوف تُحقق عجزاً مقداره (١١٦١) مليون دينار، يركز معظمه في كل من سلطة المياه، وهيئة الطاقة الذرية، وشركة الكهرباء الوطنية، والبنك المركزي، وشركة تطوير العقبة وشركة السمرات لتوليد الكهرباء وشركة مياه اليرموك بمبلغ (١٨١)، (١٧)، (٧٣١)، (٣٣)، (١١٤)، (٥٠)، (٢٤) مليون دينار على الترتيب.

يتضح أيضاً من الجداول المرفقة أن (٢٧) وحدة حكومية سوف تُحقق وفراً بمبلغ (٢٢٤) مليون دينار أهمها؛ هيئة تنظيم قطاع الاتصالات التي سَتُحقق وفراً بمبلغ (١١٧) مليون دينار وبالتالي فإن المتوقع تحويله للخزينة سيبلغ (١٧٣) مليون دينار، وسيتم تدوير مبلغ (٥١) مليون دينار وهو المبلغ المتوفر في

موازنة مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، حيث أنه ليس وفراً وإنما ورد خطأ في تلك الموازنة يعود إلى مشروع سكن كريم لعيش كريم وكان يجب استيعاده منها.

في ضوء ما تقدم؛ فإن إجمالي الإنفاق المتوقع لكامل الوحدات الحكومية هو (١٨١٩) مليون دينار، وإجمالي الإيرادات المتوقعة هو (٨٨٢) مليون دينار بعجز مقداره (١١٦١) مليون دينار أي بنسبة (٥,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بمبلغ (٢٢٠٧٠) مليار دينار لعام ٢٠١٢، وهو أكبر من عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية البالغ نسبته (٤,٧%) ويتركز عجز الوحدات الحكومية في قطاع المياه والكهرباء والبنك المركزي.

وعليه؛ فإن اللجنة المالية والاقتصادية تؤكد على ما جاء في تقاريرها السابقة من أن برنامج إعادة الهيكلة لم يُقدّم ما كان متوقعاً منه، حيث كان من المأمول من هذا البرنامج أن يُحقق وفراً قدره (٢٣) مليون دينار إلا أنه حمل الموازنة العامة بمبلغ إضافي قدره (١٨٨) مليون دينار منها (٥٣) مليون دينار لعام ٢٠١٣، مع التأكيد على عدالة ما تم إنجازه من هذا البرنامج لتاريخه من توحيد مظلة الرواتب والأجور وفقاً لنظام موحد هو نظام الخدمة المدنية إلا أن نتائجه الأولية أصبحت عيباً على الموازنة العامة لتاريخه.

سادساً: القطاعات الاقتصادية :

قامت اللجنة المالية والاقتصادية بدراسة وتحليل بيانات الموازنات القطاعية في كل من مشروع الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية وخاصة ما يتعلق منها بالإنفاق الرأسمالي والاستثماري والبالغ (١٨١٩) مليون دينار أي بنسبة (٨,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي إضافة لتكلفة تشغيل الإدارة العامة أي النفقات الجارية والبالغة (٦٨٣٨) مليون دينار أي بنسبة (٣١%) من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية وبمجموع (٣٩,٣%) لكامل الإنفاق الجاري والرأسمالي لعام ٢٠١٢ مع إهمال أثر الإزدواجية في الإنفاق والدعم بين الحكومة المركزية والوحدات الحكومية وذلك كما يلي:

قطاع المياه

يبلغ الإنفاق المتوقع على قطاع المياه لعام ٢٠١٢ مبلغ (٥٧٢,٧) مليون دينار؛ منه (٦٨,٦) مليون دينار للموازنة العامة، ومبلغ (٥٠٤,١) للوحدات الحكومية. في حين بلغت إيرادات هذا القطاع (٢٩٣) مليون بعجز مالي قدره (٢١١) مليون دينار في كل من؛ سلطة المياه، وشركات المياه الثلاثة (مياها، العقبة، واليرموك)، بالرغم من الدعم الحكومي المقدّر بمبلغ (١٥) مليون دينار والمنح الخارجية المقدّرة بمبلغ (٨٤) مليون دينار، ويضاف إلى المبالغ أعلاه مبلغ (٢٧٥) مليون دولار سوف تنفق منحة من "برنامج تحدي الألفية لأعمال تأهيل المياه الصحية" في محافظة الزرقاء هذه السنة والسنوات اللاحقة .

ويشكل قطاع المياه وفقر الموارد المتاحة همأ وطنياً؛ وذلك في ظل ارتفاع الطلب على المياه مقارنة بزيادة عدد السكان، والاستعمالات المتعددة للشرب والزراعة والصناعة؛ حيث يُشكل العجز المائي في المملكة بأكثر من (٦٠٠) مليون متر مكعب سنوياً، علماً بأن الفاقد يُشكل ما نسبته (٤٣%) وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالمعيار العالمي المقدّر بنسبة (١٥%) كحد أعلى، إضافة إلى مشاكل الصرف الصحي وتلوث المياه في مناطق مختلفة من المملكة.

ومما يجدر ذكره أن كلفة متر المياه يبلغ دينار و(١٥٠) فلساً في حين ما يتم تقاضيه من المواطن (٧٦) قرشاً أي بعجز مالي في المتر المكعب الواحد يعادل مبلغ (٣٩) قرش تُشكل مجملها (٧٩) مليون دينار عجزاً في القطاع.

وعليه؛ فإن اللجنة المالية والإقتصادية تؤكد على ضرورة إيلاء المشاريع الحيوية ذات البعد الإستراتيجي؛ مثل مياه الديسي، وقناة الخط الناقل، والحصاد المائي الأهمية الكبرى.

وفي الوقت نفسه لابد من العمل على رفع الكفاءة الإدارية واللوجستية؛ وذلك لتخفيض كلفة المتر المكعب من المياه من جهة، والعمل على وقف الإعتداءات على شبكات المياه والآبار الجوفية غير المرخصة، ومتابعة حصة المملكة في حوض اليرموك، وحل مشكلة التلوث والظمي في سد الملك طلال من جهة أخرى.

حيث تؤكد اللجنة أنه لم يعد من المقبول الحديث عن فاقد المياه البالغ (٤٣%) في حين أن الإعتداءات لاتزال مستمرة على قطاع المياه من بعض المواطنين؛ الأمر الذي من شأنه أن يُحْمَل المواطنين الآخرين كلفة هذا الفاقد، ويجب إعتبار ذلك جزءاً من عملية الإصلاح الإقتصادي الذي يتم الحديث عنه صباح مساء.

قطاع الطاقة

يبلغ الإنفاق المتوقع لقطاع الطاقة مبلغ (٢٩٢,٤) مليون دينار؛ منه (٣٢,٤) مليون دينار من موازنة الحكومة المركزية، ومبلغ (٢٦٠) مليون دينار للوحدات الحكومية. في حين بلغت إيرادات القطاع (٧٨) مليون دينار وبنفس الوقت فإن الخسارة في إيرادات شركة الكهرباء الوطنية ستبلغ (٦١٢) مليون دينار؛ كما وأن الدعم الحكومي المقدم للقطاع سيبلغ (١٨,٧) مليون دينار قدمت لهيئة الطاقة الذرية.

ومما يجدر ذكره هنا؛ فإن ما نسبته (٩٧%) من الطاقة يستورد من خارج المملكة، كما وأن الطلب يرتفع بنسبة نمو (٧,٤%) سنوياً، ويحتاج القطاع إلى إنفاق (١٤) مليار دينار لغاية عام ٢٠٢٠، وأن تدبذب أسعار النفط ومشتقاته عالمياً تُسبب إرباكاً في التخطيط قصير ومتوسط الأجل.

فإن شركة الكهرباء الوطنية قد تتحمل خسائر متوقعة لعام ٢٠١٢ تبلغ (٧٣١) مليون دينار إضافة إلى أن الإتفاقيات المعقودة مع شركات التوليد وشركات التوزيع والتي تنص "على حد أدنى للربحية بمعدل (١٠%) لشركات التوزيع، و(٧%) لشركات التوليد كأرباح صافية"، قد ساهمت في تحميل فرق التعرفة على شركة الكهرباء الوطنية.

ناهيك عن تأثير كلفة انقطاع الغاز المصري المتكرر على القطاع، وكلفة توفير خزانات عائمة للغاز المسال إذا ما تم إستيراده من مصادر أخرى.

وعليه؛ ترى اللجنة المالية والإقتصادية ضرورة قيام الحكومة بالإيعاز لهيئة تنظيم قطاع الكهرباء بضرورة إجراء الدراسات اللازمة لغايات حساب كلفة المنتج النهائي، وكلفة توزيعه، إضافة إلى تصميم الأسعار العادلة لمعرفة قيمة الدعم الكلي لهذا القطاع. علماً بأن فرق التعرفة يبلغ (٦٢) فلس وهو الفرق بين سعر الشراء البالغ (١١٨) فلس وسعر البيع البالغ (٥٦) فلس، كما وأن إعادة تأهيل مصفاة البترول الذي إنتهى الإمتياز الممنوح لها في شهر (أذار / ٢٠٠٨) أصبح أمراً ضرورياً إضافة إلى أن توحيد ودمج الهيئات العاملة في القطاع تحت مظلة هيئة واحدة لتوحيد المرجعية في تطوير هذا القطاع يُعد أمراً صحيحاً.

قطاع الصحة

يبلغ الإنفاق المتوقع لعام ٢٠١٢ على قطاع الصحة (٨٣٧) مليون دينار؛ منه (١٧٧) مليون دينار للخدمات الطبية الملكية، و(٤٣٠) مليون دينار لوزارة الصحة، و(٢٢٩) مليون دينار للوحدات الحكومية. في حين بلغت إيرادات هذا القطاع (٢٣٠) مليون دينار؛ منه (١١٠) مليون دينار تُمثّل الدعم الحكومي وكلفة المعالجات الطبية.

وإذا ما تم إضافة العجز المتوقع والذي لم يتم توفير المخصصات اللازمة له سواء كان ذلك ديون المستشفيات التحويلية أو ديون القطاع الخاص؛ فإن عبء الإنفاق يُنذر بضرورة العمل على تصحيح مسار الإدارة الصحية، وفك التشابك والتداخل بين قطاعات التأمين الصحي الفرعية بعضها ببعض.

وتوضح أبرز مؤشرات الحسابات الصحية الوطنية المتاحة للسنة المالية ٢٠٠٨ إلى اللجنة المالية والإقتصادية؛ أن إجمالي الإنفاق في كلا القطاعين العام والخاص قد بلغت (١٣٨٢) مليون دينار أي بنسبة (٨,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي مُوزعة على القطاع العام بنسبة (٦١%) والقطاع الخاص (٣٨%) و(٠,٧%) على وكالة غوث اللاجئين؛ وبالرغم من عدم توفر الإحصاءات الرسمية للأعوام اللاحقة إلا أن الدلائل تُشير إلى عبء الإنفاق على القطاع الصحي الكلي على الإقتصاد الوطني.

وعليه؛ فإن اللجنة المالية والإقتصادية تؤكد على ضرورة وضع إستراتيجية صحية ملزمة؛ وذلك بهدف توحيد مصادر شراء الأدوية تحت مظلة واحدة لغايات ضبط الجودة والسعر والمخزون والقضاء على الإزدواجية في المعالجات الطبية، والتداخل في مظلة التأمين الصحي، والعمل على توحيد الأسعار في كافة المستشفيات الرسمية والجامعية.

قطاع النقل

يبلغ الإنفاق المتوقع للقطاع (١٠٥) مليون دينار؛ منه (٥٨) مليون دينار لوزارة النقل، و(٤٧) مليون دينار للوحدات الحكومية. وتبلغ الإيرادات المتوقعة لنفس العام (٥٥) مليون دينار؛ منه (١١) مليون دينار دعم حكومي لهيئة تنظيم قطاع النقل البري، في حين يبلغ الوفر المتوقع (٨) مليون دينار.

ومما يجدر ذكره هنا؛ فإن المشاركة مع القطاع الخاص من أهم التوجهات الحالية والمستقبلية للإستثمار في هذا القطاع، حيث لا يمكن للقطاع العام توفير الموارد المالية للإنفاق عليه؛ فتكلفة الشبكة الوطنية للسكك الحديدية المتوقعة تبلغ (٢,٨) مليار دينار، وكلفة الإستثمار الكلي لمطار الملكة علياء الدولي (٥٥٠) مليون دينار على سبيل المثال لا الحصر.

وعليه؛ فإن اللجنة المالية والإقتصادية ترى ضرورة قيام الحكومة بإجراء الدراسات اللازمة بكل شفافية من أجل تحديد معالم المشاركة الفعالة بين القطاع العام والخاص خاصة بما يتعلق بالمشاريع تحت التنفيذ أو المشاريع المستقبلية مثل الموانئ الجديدة، ووسائل النقل المؤدية لها؛ ولا بد من وضع الأطر المالية والقانونية لتنظيم التعاقد الإستثماري بين كل من القطاع العام والخاص في المشاريع الإستراتيجية المستقبلية وذلك من أجل بيان الأعباء والالتزامات المنتظرة والتي قد تتحملها الخزينة العامة والمواطنون بما يكفل العوائد المالية للشركات الإستثمارية المشاركة وصولاً بذلك إلى إيجاد بيئة إستثمارية عادلة لكلا الطرفين؛ وبما يساعد على جلب الإستثمارات لتلك المشاريع الكبرى لعدم قدرة القطاع العام الإنفاق عليها لوحده.

كما وتؤكد اللجنة على ضرورة وضع وتحديد الأسعار العادلة لوسائط النقل البري سواء كانت للبضائع أو الأفراد على حد السواء، ناهيك عن ضرورة إجراء الدراسات اللازمة لتحديد السعر العادل لنقل الفوسفات.

قطاع الإتصالات

يبلغ الإنفاق المتوقع لهذا القطاع (٣٧) مليون دينار لعام ٢٠١٢؛ ومنه (١٣) مليون دينار لوزارة الإتصالات، و(٢٤) مليون دينار للوحدات الحكومية التابعة لها. في حين أن الإيرادات المتوقعة لهذا القطاع تبلغ (١٤٣) مليون دينار ترتكز معظمها في هيئة تنظيم قطاع الإتصالات، وعليه فإن الوفر المتوقع يبلغ (١١٩) مليون دينار.

وتعتبر اللجنة المالية والإقتصادية أن هذا القطاع واعدأ ومساهمأ بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، ويعتبر محركاً رئيسياً لبعض القطاعات الأخرى وركيزة أساسية لتحفيز نمو الصادرات الوطنية ومن ثم النمو الإقتصادي.

إلا أن اللجنة توصي بأن على الحكومة التأكد من حصولها على أفضل العوائد المالية في حال الترخيص للجيل الرابع والخامس من خلال اتباع الأسلوب الأنجع سواء كان ذلك من خلال رخصة عالية القيمة كدفعة واحدة، أو من خلال النموذج الآخر من خلال الحصول على رسوم ترخيص وعوائد أخرى كضرائب على مجمل المبيعات، كما وتوصي اللجنة بإيلاء الأهمية القصوى لقطاع تكنولوجيا المعلومات وإتباع أنجع السبل لتسويق المنتجات التكنولوجية؛ حيث يعمل في هذا المجال (٤٧٠) شركة.

وتوصي اللجنة أيضاً بمساعدة شركة البريد الأردني في الحصول على الحق الحصري للخدمات البريدية للرسائل التي تزيد (٥٠٠) غرام من كافة أجهزة القطاع العام.

قطاع السياحة

يبلغ الإنفاق المتوقع لهذا القطاع (٣١) مليون دينار بما في ذلك ما هو مرصود في موازنة وزارة التخطيط ومنضمناً الدعم المقدم لهيئة تنشيط السياحة.

وبالرغم من أن هذا القطاع يمثل خمس قطاعات فرعية هي الفنادق، والمطاعم، والمكاتب السياحية، والآثار، والأدلاء، ويعتبر كذلك قطاعاً ريادياً في تنمية الإقتصاد الوطني من حيث المساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، وتوفير العملات الصعبة، كما وأنه يعمل في ظل تنافسية إقليمية حادة؛ إلا أنه لا يتلقى من المخصصات المالية ما يكفي للمساهمة في نمو هذا القطاع، حيث أنه لا يمثل سوى (٣,٠%) من حجم القطاع العام.

وقد أشار لذلك جلالة الملك المعظم في إحدى لقاءاته مع بعض الفعاليات الرسمية مما يدل على عدم عدالة توزيع المخصصات المالية على معظم القطاعات الإقتصادية.

وعليه؛ فإن اللجنة المالية والإقتصادية توصي بإعطاء الرعاية والأهمية لهذا القطاع، ووضع إستراتيجية حكومية شاملة له بحيث تشمل مجالات سياحية متنوعة؛ مثل سياحة المؤتمرات، والسياحة الثقافية، والسياحة التاريخية والعلاجية، والإستغلال الأمثل لنجومية البتراء كأحد عجائب الدنيا السبع، وتسويق المناطق السياحية النادرة الأخرى كالبحر الميت، وكل ذلك يحتاج إلى رعاية المنتج السياحي الأساسي في دائرة الآثار العامة ودعم هيئة تنشيط السياحة.

معالي الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

لقد قامت اللجنة المالية والإقتصادية بدراسة المؤشرات الإقتصادية الكلية، وتحليل الموازنات العامة، والموازنات القطاعية، كما ورد في صلب هذا التقرير.

وهنا تود اللجنة أن تُذكر في هذا المجال بأن التشخيص للمشاكل الإقتصادية المزمنة، كانت تعزى أسبابه فيما مضى من قبل بعض الحكومات المتعاقبة تارة إلى الشح في الموارد الطبيعية المتاحة في المملكة، وتارة أخرى إلى أثر حرب الخليج وأثر الصراع العربي الإسرائيلي، ومرة أخرى إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها، إلى ما هنالك من الآثار الخارجية على الوضع الإقتصادي في المملكة.

وحيث كانت الحكومات المتعاقبة تدعي قيامها بوضع الخطط الإقتصادية والتنموية، لمعالجة تلك الإختلالات الكلية وأثرها سواء كان ذلك على عجز الموازنة العامة، والمديونية وخدمتها، أو إلى النقص في الإحتياطي من العملات الأجنبية أو لإنحسار الإستثمارات الخارجية وأثرها على عجز الحساب التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

إلا أن جل ما تخشاه اللجنة هو أن تقوم الحكومة الحالية بإضافة أثر "الربيع العربي" على الحالة الإقتصادية الأردنية.

وبالرغم من أن اللجنة تعي وتعلم مسبقاً، الآثار البالغة لكل تلك الأسباب المذكورة آنفاً، إلا أن تغييب "مبدأ الاعتماد على الذات" عن السياسات الحكومية المتبعة حينئذ، ناهيك عن منهج الإدارة العامة المتبع من الحكومات المتعاقبة لمعالجة الإختلالات الهيكلية لم يسعفاها على إدارة الموارد الأردنية المتوفرة سواء كانت مالية أو بشرية أو معلوماتية.

وعليه فإن اللجنة المالية والإقتصادية وبالرغم من عدم الإستجابة لتوصياتها الواردة في تقاريرها السابقة لتؤكد على ما يلي:

أولاً:

تدرك اللجنة المالية والإقتصادية أن الأوضاع الحالية التي تواجهها الحكومة حالياً هي نتائج تراكمية لأداء الحكومات المتعاقبة، وأصبح من الضروري لأن التركيز على المصارحة والشفافية حول الوضع الإقتصادي والمالي الذي تعكسه هذه الموازنة.

ثانياً:

لقد ملّت اللجنة المالية والإقتصادية من الإشارة إلى الإختلالات الهيكلية المزمنة؛ سواءً كان ذلك يخص عجز الموازنة العامة، أو ارتفاع المديونية وخدمتها، أو العجز في الميزان التجاري، ومن ثم العجز في الميزان الجاري، أو الإنخفاض في الإحتياطي من العملات الأجنبية، وما إلى ذلك من إختلالات أصبح المسؤول والمواطن العادي يدركها.

ثالثاً:

لقد أصبح لزاماً على الجميع لأن يدرك أنه يجب الإستجابة للمطالب الشعبية؛ فالمدارس مغلقة، والجامعات مغلقة، والقوى البشرية العاملة في الأجهزة الحكومية (والتي لا حاجة لذكرها هنا) تتظاهر لا بل وتحتج على نتائج إعادة الهيكلة لشعورهم بعدم عدالتها، كما وأصبح القطاع الخاص أيضاً يتظاهر ضد قانون المالكين والمستأجرين وأثره على طرفي المعادلة على حد سواء.

وعليه؛ فإن اللجنة المالية والإقتصادية تسأل عن؛ برامج الإصلاح المتكاملة ذات الإهداف المحددة في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمتفق عليها من قبل كل الفعاليات الرسمية وغير الرسمية، كما وتسأل عن الخطوات الإجرائية اللازمة لتحقيقها، ومن هي الجهات التي يجب أن تنفذها، وأين هي الجداول الزمنية الملزمة لها، وما هي الحوافز والعقوبات المرافقة لكل منها.

معالي الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

ان لجنتم المالية والاقتصادية تشعر بعمق الازمة الاقتصادية الراهنة ، والظروف السياسية التي تؤثر على دول وشعوب المنطقة ، وعلى الرغم من تفهمنا بضرورة اتخاذ حكمة الموقف ، في ظرفنا الصعب لكافة مناحي حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وان التعبير عنها وإبقائها ضمن التحليل والتنوير لم يعد ابدا كافيا ، وان فناعة اللجنة بوضعكم بتوصياتها عاما بعد عام في كل معرض لدراسة مشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ، ايضا لم يعد كافيا ، وعليه نطالب الحكومة بالبدء فورا باتخاذ اجراءات حاسمة اهمها البدء بحوار وطني مع كافة القطاعات الاقتصادية ، تكون مهمته وضع خطة سريعة التطبيق وافرة النتائج تمكننا من النهوض مجددا بالقطاع الاقتصادي الوطني ، على ان يكون ذلك مباشرا وان يضع خطة عمل تنفيذية مشتركة بين القطاع العام والخاص تكون فيه المسؤولية مشتركة بين كافة الاطراف المشاركة ، وانه ان الاوان بان لا نقف ونراقب الظروف ونامل بتحسنها ، بل بمبادرات تسهم بشكل فاعل ومباشر في تحسن الاقتصاد الكلي الذي يواجه تحديات مباشرة وغير مباشرة عاما بعد عام ، آملة لجنتم المالية والاقتصادية ومن خلال مجلسكم الكريم ، العمل فورا على اطلاق هذا الحوار ليكون نواة عمل مشترك يعود بالمصلحة على بلدنا وشعبنا العزيز.

وفي الختام ، تؤكد اللجنة المالية والاقتصادية ، باننا بامس الحاجة الى تكاتف الجهود المخلصة الصادقة والالتفاف حول قيادتنا الهاشمية المظفرة ، التي تبث فينا امل الوجود بالرغم من الظروف المحبطة وشح الامكانيات.

وعليه قررت لجنتم المالية والاقتصادية الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٢ كما ورد من الحكومة ، وتوصي مجلسكم الكريم بالموافقة على قرارها وما ورد فيه ، ورفع نتائج تحليلها للحكومة لآخذها موقع التنفيذ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،